مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية الخمس

جامعة المرقب

العدد السابع

يوليو 2015م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د/ صالح حسين الأخضر

أعضاء هيئة التحرير

د . ميلود عمار النفر

د . عبد الله محمد الجعكي

د . مفتاح محمد الشكري

د . خالد محمد التركي

استشارات فنية وتصميم الغلاف: أ. حسين ميلاد أبو شعالة

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- أثر الثقافة في تصوير المرأة بالبقرة الوحشية في الشعر الجاهلي.
- إعداد الأستاذ الجامعي وتأهيله.
- الاكتئاب النفسي "الأسباب– الأعراض– أساليب العلاج"
- جهود المالكية في تخريج الفروع على الأصول.
- تقويم المرشد التربوي لمظاهر السلوك المدرسي.
- الحركة التشكيلية المعاصرة في ليبيا.
- تلوث البيئة البحرية في مدينة الخمس.
- سلوك المدرب الرياضي في الإعداد الدافعي قبل المباريات في كرة السلة.
- السلاسل الزمنية: نموذج لاسترجاع المعلومات.
- اتجاهات مدرسات ومدرسي المواد المختلفة نحو التربية البدنية تبعاً لحجم الممارسة الرياضية".
- الصرف الصحي المنزلي. طرقه وأساليبه "دراسة تطبيقية على منطقة الخمس".
- تجربة التشرد "التهجير القسري" وتأثيره على الأسر والأطفال في ليبيا.
- تاريخ الجالية الإيطالية في ليبيا ونشاطها الاقتصادي.
- "الشاذ والقليل" معناهما ونماذج منهما في بعض اللغات.

- نمط التسويف الأكاديمي وأسبابه لدى طلاب الدراسات العليا بجامعة المرقب.
- مسائل صرفية اتبع فيها ابن مالك مذهب سيبويه.
- آراء النحاة في "لا سيما"
- آثار الاستعمار الأوربي على أفريقيا .
- Teaching Large Classes
- Mixed; Axisymmetric and Non- axisymmetric Field Generation
- Writing an Argument
- Perceptions and Preferences of ESL Students Regarding the Effectiveness of Corrective Feedback in Libyan Secondary Schools
- nthesis of ZnS nanocombs-like by thermal evaporation method

الافتتاحية

غنيٌّ عن البيان ما للجامعات من مسئولية في صنع المستقبل، الذي لا يتحقق إلاّ بالبحث في المشكلات الاجتماعية والتربوية التي تواجه المجتمع ومعرفة أسبابها، وإيجاد الحلول العلمية لها، والباحثون مطالبون اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بالتصدي لتلك المشكلات وتسخير العلم لخدمة المجتمع، ويتطلب تحقيق هذا الهدف النزاهة من الباحثين وبذل الكثير من الجهد في سبيل الوصول إلى حقيقة تلك المشكلات.

والعقل البشري هو أهم أداة من أدوات البحث العلمي، وللوثوق به فإنه يحتاج إلى التدريب والإلمام بالمهارات الأساسية التي تجنب الباحثين الوقوع في الخطأ، ومع إيماننا بعدم وجود منهج علمي جامد ذي خطوات محددة تلزم كل الباحثين بتتبعها بنفس الترتيب، إلاّ أن على الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة الإلمام بالمبادئ الأساسية للبحث العلمي.

والبحوث التي يتضمنها هذا العدد ما هي إلاّ نقطة في بحر من البحوث التي تعنى بالمشكلات التربوية، وكلنا أمل في أن تكون علمية في منهجيتها، دقيقة في نتائجها، مرشدة لتحقيق الإفادة العلمية في مجالات التطبيق والعمل من أجل حل المشكلات التي تكابد مجتمعنا، ومواكبة المعرفة العلمية المعاصرة للحاق بالجديد في عالم سريع التغير دائب التقدم.

هيئة التحرير

د/ نجمي رجب ضياف
كلية الآداب – جامعة طرابلس

مدخل

يرى كثير من المؤرخين أن الوقت قد حان لتناول تاريخ الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية تناولا شموليا أقرب لاستنباط استراتيجياته وتفاعلاته وآثاره بصورة شاملة من أجل التوصل لما يقارب النظرية التاريخية لهذا الاستعمار. ويبني هؤلاء المؤرخون فرضيتهم على أساس أن فهم الوضع الإفريقي الحالي في وسط عالم يموج بالتغيرات والتطورات المتلاحقة يتطلب فهم هذا الاستعمار الذي قوض الكثير من طموحات القارة وإمكاناتها، حتى يمكن تلافي تكرار واستمرار نمط الاستغلال الغربي الذي يرون أنه لا يزال قائما في أفريقيا. ولا تقتصر تلك الرؤية على مؤرخين أيديولوجيين أمثال "جوزيف كي زيربو"؛ بل إنها أصبحت منتشرة وسط من يمكن وصفهم بالمؤرخين الأفارقة الجدد في دول شتى بالقارة الإفريقية أو بالمهجر.

وقد ساعد الاهتمام الجديد المتزايد بتاريخ العالم الثالث "خاصة" بعد تحرير المستعمرات ونهاية الاستعمار على هذا التطور في مجال البحث التاريخي الذي يعتمد على وضع نماذج، كما ساعد على هذا التطور أيضا على البحث المكثف في مجال الدراسات التاريخية التقليدية الأخرى[1].

(1) ميلاد المقرحي: الرواية الشفهية والمصادر المدونة في كتابة التاريخ : أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات ج 12 ليبيا 1992م، ص 884–885.

كذلك يرى أنصار هذا التوجه أن إعطاء مساحة مناسبة لحركة الفرد إلى جانب الحركة الجماعية يؤكد على أن ملامح وأبعاد الحركة التاريخية تظهر من خلال بعض الشخصيات لقوة فاعليتهم وأثرهم في دفع عجلة التاريخ، فليس من الصحيح إهمال أخبار الأبطال التاريخيين بحجة أنهم مجرد دمى في حركة المجتمع الواسعة، ولكن هؤلاء الأفراد لم يبرزوا لمجرد تفوقهم وامتيازهم على أقرانهم، ووجود الاستعداد عندهم، إذا ما كانت هذه السمات المميزة لتظهر لولاء العقيدة، وهذا الفهم سيعطي الفضل الأكبر للعقيدة، ويضع الانزلاق نحو تمجيد الفردية والإغراق في غرس نزعة الاستعلاء والغرور (1).

ويمكن القول بإن تاريخ المجتمعات والذهنيات لم يحظ بمكانة في الدراسات التاريخية رغم المكانة التي أصبح يحتلها في خريطة المناهج المعاصرة، ولا غرو فإن الموضوع عُد من اختصاص الاجتماعيين و الأنثروبولوجيين أكثر من المؤرخين، بينما هو في واقع الأمر عطاء صادق وانعكاس جيد لأرضية تاريخية تجعل منه حقلا خصبا للبحث التاريخي، وموضوعا في أمس الحاجة إلى الاستقصاء والبحث من وجهة نظر المؤرخ(2).

وهناك ملمح مهم آخر ينطبق أكثر ما ينطبق على القارة الإفريقية وتاريخ استعمارها من قبل الدول الأوروبية، ألا وهو أن هذه المدرسة المعاصرة في البحث التاريخي تركز على علاقة التاريخ – الجغرافيا، وهي العلاقة التي بدأت مع نشأة علم التاريخ، وبالتالي هي الأقدم على الإطلاق، ومثال ذلك ما كتبه مؤرخو السَّير

(1) فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ، تعريب يوسف جباعي، في الفكر العربي، العدد 42، ص 448 .

(2) إبراهيم القادري بوتشيش ، المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع الذهنيات الأولياء ط 1 ، دار الطليعة، بيروت 1993م ص 5 .

والمغازي عن منازل الوحي في مكة، أو طريق الهجرة إلى المدينة، أما علاقة التاريخ بالاجتماع فقد أشار إليها ابن خلدون حين رأى ضرورة النظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران بهدف استخلاص ما يلحق العمران من الأحوال لذاته، وفي الغرب بدأت تضعف المدرسة التقليدية المعتمدة على التاريخ السياسي العام وسير العظماء؛ بل تأثرت بآراء (إميل دور كايم) التي ترى أن التاريخ الحقيقي هو تاريخ المجتمعات، وأن تاريخ أي جماعة من الناس هو تاريخها الاجتماعي؛ لأن الفرد لا يتحرك في فراغ بل هو جزء من المجتمع[1] .

وقد أوضح فيكو في مؤلفه "العلم الجديد" أن هناك تغيراً يجب أن يحدث من دراسة التاريخ الشخصي إلى دراسة العادات والقوانين والنظم وأشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي واللغة والفن والدين والعلم. ونمو المجتمع الصناعي نتج عنه الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي الذي يهتم بدراسات تشمل البناء الاجتماعي والنظم التاريخية والتغير الاجتماعي وتطور المفاهيم الاجتماعية والتحولات التي تطرأ على القيم الاجتماعية[2].

وتفاعلت مناهج التاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا والفلسفة والاجتماع ولكن علم الاجتماع كان أكثر تأثيرا في مناهج البحث التاريخي خلال الفترة الأخيرة، وكان ذلك الارتباط الجديد بين التاريخ والعلوم الاجتماعية نتيجة طبيعية

(1) جمال محمود حجر " الحقيقة التاريخية بين المصادر الشفهية والمصادر المسجلة في الملتقي الخليجي الأول للتراث والتاريخ الشفهي ط 11 مركز زايد للتراث والتاريخ – العين الإمارات 2000م ص ص 144– 145 .

(2) محمد عاطف غيث، غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989م ص 44.

- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ص 426 .

لأزمة المنهج التي مر بها التاريخ في منتصف القرن العشرين حين وجد التاريخ نفسه في ظروف لم يحسب حسابها تمثلت في ظهور ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- التطورات السياسية وثورة المعلومات كشفت عجز المعرفة التاريخية عن تفسير عنصر المفاجأة الجديدة في الأوضاع الدولية .

- التحدي الذي واجهته المعرفة التاريخية كدليل للمستقبل، وعجزها عن القيام بالدور الذي تقوم به العلوم الاجتماعية الحديثة الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس التي أظهرت قدرتها على تقديم الحلول لمشكلات العصر، وبذلك أصبح ينظر للماضي على أنه لم يعد دليلا للمستقبل .

- ثورة جيل المؤرخين الذين قبلوا تحدي العلوم الاجتماعية بنظرة اجتماعية شاملة يمكنها أن توجه للماضي الأسئلة ذاتها التي توجهها للحاضر، موظفين في ذلك مناهج العلوم الاجتماعية بالإجابة عنها بعد تطبيق قواعد منهج البحث التاريخي وعرف هذا الاتجاه باسم " التاريخ الجديد "[1].

ويمكن القول بأن الأعوام التي مرت بين سنتي 1940 – 1970 شهدت ظهور صنف جديد من المشاكل كالسلوك الجماهيري، والتكيف الثقافي، ودور المثقفين، وغير ذلك مما لم تكن الطرق العرفية للبحث التاريخي جيدة الإعداد لمعالجتها، وكانت نتيجة ذلك أن حدثت فجوة في طرق البحث بين نظرية الكتابة التاريخية وتطبيقها، وأن أحد الأسباب الرئيسية للجوء المؤرخين إلى تقنيات علماء الاجتماع هو الاعتقاد بأنها قدمت وسيلة لسد الفجوة في طرق البحث[2] .

وإذا كان التاريخ قد تأثر إلى حدٍّ كبير بتطور المناهج في العلوم الاجتماعية على

(1) جمال محمود حجر: الحقيقة التاريخية، مرجع سابق، ص 145-146.

(2) جفري باراكلو – الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية ترجمة صالح أحمد العلي ط 1 مؤسسة الرسالة بيروت 1404 هـ - 1984م ص 80

هذا النحو فقد انعكس ذلك بوضوح على تناول مصادر التاريخ من الوثائق خاصة فلم تعد الوثائق الرسمية وشبه الرسمية وحدها معيارا لتقديم المعرفة بالحقيقة في الماضي، وإنما امتد مفهوم الوثائق ليشمل كل مصدر كتابي أو شفاهي[1].

وتبرز الممارسة العلمية التاريخية المعاصرة باعتبارها بحثا عن نظام فهم يسعى إلى تأمين تصور عقلي للماضي، والمقصود تقديم الماضي في خطاب يجعله معقولا، والمؤرخ يعلم أن القراءة التي يقدمها عن مرحلة معينة ليست نهائية، وأنه لا يقول كل شيء. غير أن بحثه يشكل خطوة إلى الأمام في التعرف على الماضي، لأنه أخذ في الحسبان أعمال المؤرخين السابقين وغربل النتائج التي حصل عليها، وآل على نفسه أن يبرز التفسيرات الجديدة التي يعرضها[2].

وتصب جميع الاتجاهات السابقة في اتجاه بناء نموذج للتاريخ الإفريقي في مواجهة الاستعمار الأوروبي.

أولا- مراحل الاستعمار الأوروبي لأفريقيا واستراتيجياته:

ربطت أعداد كبيرة من الدراسات التاريخية الحديثة ربطا واضحا بين المنظومة الاجتماعية وفق نمطها الثقافي ونموها الحضاري وخصائصها الاجتماعية من جانب، وبين خصائص البيئة الطبيعية الجغرافية من الجانب الآخر. علما بأن أولئك العلماء والباحثين لم يكونوا جميعا بالضرورة من مؤيدي الحتمية الجغرافية، وإن كانوا يتفقون مع الجغرافيين حول أثر البيئة الحيوية الجغرافية في خصائص الأفراد والجماعات في كثير من النواحي النفسية

(1) جمال محمود حجر " الحقيقة التاريخية، مرجع سابق، ص 146

(2) فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ تعريب يوسف جباعي ، في الفكر العربي العدد 42 ، ص 448 .

والجسدية والمعيشية[1]. لذلك فإن الوصول لجذور التركيبة الثقافية في كل مجتمع من حيث النمو الحضاري الذي تدرجت فيه المجتمعات الإنسانية من الثقافات البدائية إلى الثقافات الحديثة، كان قد دفع أولئك العلماء والباحثين لدراسة مجتمعات ظلت تمارس ثقافاتها البدائية حتى القرن العشرين، وقد نالت الدراسات الجغرافية الواسعة والمتجذرة في هذا المجال اهتمامات المعنيين في كافة الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية والثقافية في العالم [2] .

كانت أفريقيا قارة ذات حافات أو هوامش مطروقة من الناحية البحرية ولكنها قليلة الاتصال بالجزء الداخلي من القارة. ولذلك سميت أفريقيا في ذلك الوقت (فجر العصور الأوروبية الحديثة) بالقارة المظلمة، وبقصد من هذه التسمية أن معظم الجزء الداخلي منها كان مجهولاً إلى عهد حديث جداً، باستثناء الأجزاء الشمالية الشرقية، فترجع إلى أقدم العصور حيث ازدهرت فيها

(1) كرستين نصار: الإنسان والجغرافيا، جروس برس، طرابلس، لبنان، 1991م، الفصل الأول .

(2) الدراسات الجغرافية التي أثرت الفكر الجغرافي والمعرفة الإنسانية حول مراحل التطور الثقافي لمختلف المجتمعات والبيئات العالمية واسعة وثرة ، ونشير هنا إلي بعض منها:

- Sjoberg, G, the Preindustrial City: Past and Present, the Free Press, New York, 1960.
- Mead , M. Continuities in Cultural Evolution , New Haven, Yale University Press , 1964
- Redfield , R, The Folk Culture of Yucatan , Chicago University Press 1941
- Foster, G, Traditional Culture and the Impact of Technology, New York Harper 1962.
- Garn, S, (ed) Cultures and the Direction of Human Evolution ,W,S. University Press 1964.
- Spencer J ,. And Thomas W.L. Cultural Geography , L. A. H. California 1968.

الحضارات، وقلت المعرفة بالأماكن الداخلية الواقعة جنوبا، ويرجع ذلك إلى أن الاتجاه الذي كانت تتجه منه المدنية في العصور القديمة ظل لمدة طويلة من الشرق إلى الغرب لعوامل طبيعية، ولم يمتد على الجنوب إلا في أزمنة حديثة نسبيا[1].

إذا خرجنا إلى نطاق البحر المتوسط سنجد أنه كان أقدم جهات أفريقيا استيطانا، كذلك البحر الأحمر كان مطروقا أيضا؛ لأنه طريق طبيعي إلى الشرق، فلما وجدت ظروف سياسية سد بها هذا الطريق سعى الإنسان إلى إيجاد طريق آخر أدى به إلى كشف سواحل جديدة في الجزء الغربي من أفريقيا. وكان الدافع في هذه المحاولات هو كشف سواحل القارة الإفريقية فحسب، ولم يكن كشف القارة نفسها بل إيجاد طريق إلى أماكن تقع فيما وراء هذه القارة، فكأن هذا الكشف جاء عرضا نتيجة السعي لكشف طريق جديد لا السعي إلى كشف أراضٍ جديدة[2] .

وإذا نظرنا إلى خريطة لتضاريس جنوب إقليم الصحراء الكبرى فإننا نجد أن حافة الهضبة الداخلية تصل جنوب إقليم من الساحل في معظم أنحاء القارة. يضاف إلى ذلك أن أفريقيا أكثر القارات وقوعاً في المناطق المدارية والاستوائية وما يتبعها من صعوبات مناخية وطبيعية، أما الساحل الغربي فهو يعتبر أقرب سواحل أفريقيا لأوروبا ورغم كشفه في أواخر القرن الخامس عشر فإن استخدامه للوصول إلى داخل القارة تأخر حوالي أربعة قرون، وسبب ذلك أن هذا الساحل تقل فيه المناطق التي تصلح للوثوب إلى داخل القارة، وأحسن هذه مواقعه

(1) صفي الدين محمد، أفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة 1959، ص 94.

(2) المرجع السابق95.

الجزر التي تقع قرب السواحل، ولكنها قليلة القيمة لأنها تقابل الصحراء في اليابس الأفريقي[1].

أما قرب خط الاستواء فتوجد جزر أخرى مثل فرناندو بو بالقرب من ساحل الكمرون، وكانت لها فائدة في كشف أجزاء من أفريقيا الوسطى، ولكن فيما عدا ذلك تكاد تخلو سواحل أفريقيا من أمثال هذه الجزر. كذلك تقل في الساحل الغربي الجنوبي لأفريقيا الموانئ الطبيعية الصالحة، فالمنطقة الممتدة من ساحل غانا حتى " الكيب" تخلو منها الموانئ فهي قليلة ومتباعدة[2].

ورغم وصول البرتغال إلى القارة الإفريقية منذ القرن الخامس عشر إلا أن كشف أفريقيا الداخلية واستعمارها تأخر حتى القرن التاسع عشر، واقتصرت معرفة الدول الأوروبية على المناطق الشمالية وبعض المناطق الشرقية والغربية من القارة، ويمكن أن نجمل أسباب تأخر استعمار القارة الإفريقية إلى الأسباب التالية :-

- قلة الجزر القريبة من الساحل، والملاحظ أن كل قارات العالم القديم باستثناء أفريقيا تتميز بكثرة جزرها وأشباهها، أما أفريقيا فهي كتلة واحدة خالية الأطراف باستثناء بعض الرؤوس الصغيرة التي تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة في غرب القارة باستثناء بعض الجزر الساحلية في الشرق مثل زنجبار وبمبا، كذلك بعض الجزر صغيرة الحجم باستثناء جزيرة مدغشقر. كما أدت قلة الرؤوس والخلجان إلى قلة تعاريج الساحل مما ترتب عليه خلو الموانئ الطبيعية التي

(1) Boateng, E. A., A Political Geography of Africa, Cambridge University Press, Cambridge, 1978, pp. 10-11.
(2) Boateng, E. A., A Political Geography of Africa,Op. Cit. p.11.

تطل منها المناطق الداخلية على العالم الخارجي[1].

وقد ظل تأثير أوروبا في أفريقيا حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تأثيراً سطحياً بدرجة نسبية، ولم تكن ثمة أي محاولة للاستيطان الدائم إلا في جنوب أفريقيا وبعض المزارع البرتغالية المتفرقة، وقد حَل الأفراد المشتغلون بالتجارة محل تجار الرقيق وأصبحوا يمارسون تجارتهم المشروعة، و إقامة الإرساليات المسيحية عدداً محدوداً من المحطات المنعزلة، غير أن هذا النشاط التجاري والإرساليات لم يكن لها الطابع الرسمي، وكان أغلب هذا النشاط غالب الأحيان موقوتا، وكانت رؤوس الأموال المستثمرة ضئيلة، كما كانت تعتمد على تعاون ومساندة الشعوب الإفريقية المهادنة[2].

والحقيقة أننا لو ألقينا نظرة على خريطة أفريقيا عام 1815 سنلاحظ بأننا نكاد نلمس آثار أقدام الأوروبيين في المناطق الساحلية من القارة، حيث اتخذوا لهم نقاط ارتكاز لتحقيق أهدافهم المحدودة، فالبرتغال كانت لها مراكز في غانا البرتغالية، وأنجولا، وموزمبيق، وجزر مادیرا، والرأس الأخضر، وسان توماس، وبرنسيب، والأسبان كانت له سبتة، ومليلة، وجزر كناريا، وجزيرة فرناندو بو في خليج غينيا، والهولنديون لم يكن لهم إلا منطقة صغيرة على ساحل الذهب، والفرنسيون كانت لهم السنغال ورينون في المحيط الهندي، وبعض المحلات التجارية في مدغشقر، والبريطانيون كانت لهم سيطرة على ساحل الذهب، وغينيا وبعض أجزاء من سيراليون، ثم منطقة الكاب في الجنوب،

(1) صفي الدين محمد، أفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة 1959، ص 94.

(2) شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص 110.

وسانت هيلانة، وهكذا نلاحظ أنه حتى مطلع القرن التاسع عشر لم تكن لدول أوروبا سيطرة إلا على أجزاء صغيرة من أطراف القارة[1].

وكما سبق القول، فإنه لم تكن علاقة أوربا بأفريقيا وليدة القرن التاسع عشر، وإنما تعود بدايتها إلى القرن الخامس عشر حينما عمدت البرتغال، تلك الدولة الصغيرة في غرب شبه الجزيرة الأيبيرية، إلى البحث عن طريق بحري إلى الشرق غير طريق البحر الأحمر مدفوعة بأهدافها لضرب النفوذ الاقتصادي الإسلامي في البحر المتوسط، وتحطيم المسلمين على تجارة الشرق من التوابل وغيرها، في إرسال حملاتها الاستكشافية، على طول الساحل الغربي لأفريقيا. وإذا كانت البرتغال قد نجحت في عام 1502م من الوصول إلى الهند، وفرض سيطرتها على المحيط الهندي وتجارته، فإنها من جهة أخرى قد وضعت لبنة الوجود الأوربي في أفريقيا، بما شيدته من قلاع ومحطات تجارية على طول الساحل الإفريقي، لتستصحب معها استرقاق الأفارقة، وبيعهم لاستزراع وتعمير العالم الجديد في الأمريكيتين[2].

وسرعان ما أغرى النجاح البرتغالي دولاً أوربية أخرى مثل هولندا والدانمارك للتوجيه لغرب أفريقيا، لتتبعها بعد قليل كل من فرنسا وبريطانيا . أما ألمانيا فقد تأخر وصولها حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هذا إذا استثنينا سيطرة الأسبان القصيرة على بعض مدن الساحل الشمالي لأفريقيا. وعلى الرغم من أن مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، قد شهد تحولاً نوعياً في علاقة أوربا بأفريقيا من خلال إحلال (التجارة الشرعية) محل تجارة الرقيق استجابة لمتطلبات الثورة الصناعية والحاجة للمواد الخام والحماس الديني، إلا

(1) صفي الدين محمد، أفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة 1959، ص 96.

(2) Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa, Literary Licensing, LLC, London, p. 32

أن النهم الاستعماري لم يكشر عن أنيابه إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر الذي شهد تسابقاً محموماً نحو الاستحواذ على الأرض الإفريقية بين القوى الأوربية، خاصة بريطانيا وفرنسا[1] . وهو الأمر الذي عنى الاستعمار بتحويله من مرحلة الاستعمار التجاري القائم على استقدام العبيد وعلى العنصرية، إلى استعمار إمبريالي يهدف إلى ابتلاع القارة الإفريقية واستيعابها في السياسة والثقافة والقوة العسكرية الأوروبية.

وكان مؤتمر برلين، نوفمبر 1884– فبراير 1885 الشرارة التي أججت لهيب السباق نحو أفريقيا. فقد قنن ذلك المؤتمر التكالب الإمبريالي على المناطق الإفريقية من خلال دعوته لتحديد مناطق النفوذ (وتأكيد) الاحتلال الفعلي Effective occupation، وكانت النتيجة تسابقاً محموماً لتكوين المستعمرات، إما من خلال الاتفاقيات والمعاهدات مع الزعماء والشيوخ الأفارقة بالإغراء، أو بإخضاع القوميات وتفتيت الممالك والإمبراطوريات بقوة السلاح[2].

وكانت فرنسا هي الرائدة في ذلك. فمن خلال سعيها للسيطرة على التجارة وتكوين إمبراطورية شاسعة في غرب أفريقيا؛ اتبعت فرنسا سياسة التوسع العسكري، فاكتسحت كل من إمبراطورية التكرور الإسلامية في أعالي النيجر، وإمبراطورية ساموري في وادي غينيا الأدنى، لتصطدم– وهي تتجه جنوباً– ببريطانيا. وهكذا استطاعت فرنسا من خلال قوة السلاح العسكري، وخداع الزعماء الأفارقة أن تؤسس على أنقاض الإمبراطوريات الإسلامية في النيجر

(1) Collins, Robert O., The Partition of Africa: illusion or necessity? (Volume 67, Major Issues in History Introduction to Economics Series) J. Wiley Publishing, Michigan, 1969, p.2.

(2) Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa, Macmillan, Michigan University Press, Michigan, 1963, p. 335.

وغينيا وتشاد و الممالك الإفريقية في حوض غينيا والكونغو؛ حيازات كسبت اسم الدول بعد الاستقلال. ولم تكن بريطانيا أقل شهية في أطماعها في أفريقيا، وإن كانت أقل في استخدامها للقوة العسكرية على نهر غامبيا من خلال الاتفاق البريطاني الفرنسي في عام 1891م، الذي احتفظت إنجلترا بموجبه برقعة من الأرض بلغ مداها عشرة كيلومترات على طول نهر غامبيا لتعلن عليها حمايتها في عام 1893م، مكونة منها ما عرف فيما بعد بدولة غامبيا . أما ساحل الذهب التي كان الإنجليز قد اتخذوا فيها محطة للتجارة مع الفانتي على الساحل و الأشانتي في الداخل؛ فما لبثت أن فرضت عليها الحماية عام 1902م بعد صراع مرير مع مملكة الآشانتي لتضيف إليها مناطق المسلمين في الشمال، لتكون جميعاً محمية ساحل الذهب التي عرفت بعد استقلالها في عام 1957م بجمهورية غانا[1] .

وقد حفز الوجود الهولندي والألماني في جنوب أفريقيا بريطانيا على سّد كافة المنافذ أمام التوسع الألماني، فانطلقت من قاعدتها في الكيب لتخضع البوير في الترنسفال وتاتال والأورنج الحرة والممالك والجماعات الأفريقية في الشمال، مثل الشونا والسوازي والباسوتو والماشونالاند وسوزلاند وباسوتولاند ورديسيا الشمالية ورديسيا ونياسلاند وهي الدول التي قدر لها بعد الاستقلال أن تعرف باسم جنوب أفريقيا وبتسوانا وليوسوتو وسوازي وزمبابوي وزامبيا وملاوي[2].

وهكذا كان الحال في شرق أفريقيا التي كانت البرتغال أول من وصلها في مطلع القرن السادس عشر، حيث تمكنت من إخضاع كافة الإمارات

(1) Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa, Op. Cit. pp 64;167: 289-290

(2) شوقي الجمل: كشف أفريقيا واستعمارها، مرجع سابق، ص 220

الإسلامية على الساحل الشرقي. لكن إذا كان العرب العمانيون قد نجحوا في طرد البرتغاليين من تلك المناطق في عام 1698م وحصر نفوذهم في الجنوب الشرقي عند موزمبيق، فإن عادية البريطانيين والألمان والفرنسيين في أواخر القرن التاسع عشر كانت أقوى من أن ترد[1].

وكان من اللافت أن فرنسا قد كونت من الأقاليم التي سيطرت عليها في أفريقيا الغربية ما عرف باتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية A.E.F. كما وحدت الأراضي التي سيطرت عليها في أفريقيا الاستوائية فيما عرف باتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وكانت أقاليم الاتحادين متجاورة، ولذلك كان من السهل عليها تجميعها في وحدة واحدة ، لتسهيل إدارتها والتحكم فيها، ومن ثَّم عرفت باسم الأقاليم المجمعة أو المتجاورة، أما في شرق أفريقيا فقد كونت فرنسا مستعمرات في كل من مدغشقر وجزر القمر، الصومال الفرنسي ، وكانت هذه المستعمرات متباعدة، فمدغشقر وجزر القمر في المحيط الهندي بينما الصومال الفرنسي على ساحل البحر الأحمر المواجه لعدن، ولذلك وحدت فرنسا هذه المستعمرات وأطلقت عليها اسم الموحدة، تمييزا لها عن الأقاليم المجمعة التي تجاورت فيها المستعمرات الفرنسية[2].

وهكذا ظفرت الدولتان فرنسا وبريطانيا بنصيب الأسد، ونجحت الأولى في تحقيق مشروعها الاستعماري الكبير ألا وهو الامتداد من الغرب إلى الشرق فقطعت مستعمراتها القارة عرضيا، وسيطرت على مساحات شاسعة في الأراضي، أضف إلى ذلك مجموعاتها الاستعمارية التي كونتها في أفريقيا الاستوائية، أو في شرق أفريقيا، وفي شمال أفريقيا، وإجمالا فقد اتسم التوسع

(1) Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa, Op. Cit. pp. 76-78

(2) tbid

الأوروبي باستخدام القوة العسكرية، واعتمدت الدول الأوروبية على غلاة المستعمرين مثل كتشنر ارشينار، سيسل رودوس ، ولوجارد. ثم جاءت اتفاقيات تحديد الحدود بين المستعمرات لتنهي التسابق والتصارع، ويمكن أن نطلق على البعض منها بأنها كانت بمثابة مساومات استعمارية بين فرنسا وبريطانيا (على وجه الخصوص) فقد اعترفت الأخيرة مثلا بالنفوذ الفرنسي في مدغشقر في مقابل اعتراف فرنسا بالنفوذ البريطاني في ساحل زنجبار[1].

ثانيا– المشكلات الناجمة عن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية

نجمت عن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية نتائج متباينة الأبعاد والتأثير. وشملت هذه النتائج جوانب اقتصادية وسياسية وفكرية، كما أنها أثرت على التواصل بين الدول الأفريقية وبعضها البعض على هذه الأصعدة " أيضا " من خلال فصم عرى الترابط بين أطراف القارة الأفريقية وبين شمالها وجنوبها، وشرقها وغربها، وهو الأمر الذي أحدثه الاستعمار الأوروبي الذي تمتع هو نفسه بتباينات في المنطلقات والمناطق الجغرافية التي سيطر عليها.

ولا تعني إشكالية الحدود الاستعمارية تحديدا الحدود السياسية، أو تلك المعالم الجغرافية التي تفصل بين الدول، وإنما تعني كل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية وسياسيات اجتماعية. فالاستعمار لم يكن مساحا طبوغرافيا تنتهي مهمته بتحديد معالم وحدود المنزل، وإنما كان هو في ذات الوقت مهندس البناء والمسؤول عن كل محتوياته. خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن مفهوم الحدود بمعناه الحديث في الإدراك الأوربي لم يظهر إلا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م، وما أدت إليه من ظهور نظام الحدود الطبيعية المعينة. ولم تكن تلك الحدود تعني، كما بين Griggs سوى خطوط

(1) شوقي الجمل ،كشف أفريقيا واستعمارها ، مرجع سابق ص 105

غير متحركة على الأرض تقوم مقام الحدود السياسية، أو القبائل التي تختلف في أعراقها وثقافتها ولغاتها وتكوينها الحضاري. ومن ثم كان طبيعياً أن تشكل مثل تلك الدول ما يمكن تسميته بالمجتمعات المنقسمة داخل القارة الأفريقية[1].

وقد ظهرت الدولة الأفريقية – عدا ليبيريا وأثيوبيا – بحدودها الحالية إلى الوجود خلال الفترة من 1880 –1890م حينما تمكن الأوربيون من السيطرة على كل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلنطي غرباً إلى المحيط الهندي شرقاً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الكاب جنوباً، عدا شمال تشاد وموريتانيا والمغرب التي أضيفت فيما بين 1908– 1911م[2] . ويمكن إجمال هذه النتائج السلبية في التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية، وما ترتب على كل ذلك من مشكلات متعلقة بالتواصل الإفريقي– الإفريقي.

أ– التبعية الاقتصادية

كان مما يعنيه الاستعمار الحديث neo–colonialism، وهو الشكل الجديد للاستعمار الذي حل محل الاستعمار القديم، فرض السيطرة الأجنبية بشتى أنواعها، عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية – على دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها (التي تصبح بالتالي سيادة رسمية أو شكلية). ولا يعتمد هذا الاستعمار الجديد بالتالي على أساليب الاستعمار التقليدي المباشر، بل يستخدم وسائل جديدة خفية وغير مباشرة للوصول لنفس الأهداف مع تحاشي المعارضة الشعبية الصريحة لهذه الدولة المستقلة أو معارضة الرأي العام العالمي، ومن أهم وسائل هذا لاستعمار الجديد أو الإمبريالية الجديدة كما

(1) Osaghae, Eghosa E., Amoral Politics and the State: Pitfalls of Democracy in Africa, Centre for African Studies, University of Cape Town, 1994, p. 23..

(2) شوقي الجمل: كشف أفريقيا واستعمارها، مرجع سابق، ص 502-503.

يسمى أيضا عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، تكبيل الدولة النامية والتي في طور النمو في العالم الثالث بشروط تحرمها من حرية الحركة والتصرف، استغلال المشاكل الاقتصادية والإدارية للدولة الحديثة الاستقلال بهدف التدخل في شؤونها والضغط عليها في صورة معونات وقروض، إقامة القواعد العسكرية، إثارة الاضطرابات الداخلية والانقسامات الطائفية والحزبية والعنصرية لإضعاف الدولة حديثة الاستقلال وإيقاعها بالتالي تحت السيطرة الأجنبية، استخدام المنظمات الدولية التي تقوم فيها الدول الكبرى بدور رئيسي في الضغط على الدول النامية وتوجيه سياساتها[1] . فقد عانت القارة الإفريقية منذ الكشوف الجغرافية التكالب الاستعماري عليها واستنزاف مواردها البشرية والطبيعية، وذلك بأساليب متعددة كتقديم المساعدات والمنح والقروض المشروطة التي تمثل قيداً للدول الإفريقية، وبعد أن حصلت القارة على استقلالها وتغيرت موازين القوى العالمية بدأت القوى الكبرى تخطط من أجل السيطرة على مواردها وأسواقها؛ مما زاد من معاناتها وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مقارنة بباقي دول العالم الثالث[2] .

وقد قامت الدول الأوروبية خلال مدة استعمارها للدول الإفريقية بربط اقتصادياتها بأوروبا بوصفها مصادر للمواد الأولية اللازمة لصناعاتها، وأسواقاً لتصريف إنتاجها الصناعي، كما ربطتها بعملاتها، فأصبحت الدول التابعة لفرنسا تتعامل بالفرنك وتُعرف بدول الفرنكفون، بينما الدول التابعة للمملكة المتحدة تُعرف بدول الأنجلوفون. وقد عملت الدول الغربية على وأد كل محاولة

(1) Kwame Nkrumah, *Neo-Colonialism, The Last Stage of Imperialism*;, Thomas Nelson & Sons, Ltd., London. Published in the USA by International Publishers Co., Inc., 1966, p. 151.
(2) Ibid

لتغيير نمط الاقتصاد الأفريقي في مستعمراتها، أو كل بادرة نحو التصنيع، وذلك حتى تظل هذه المستعمرات تابعة لها وممولاً لصناعاتها، ودافعاً لتنميتها وزيادة ثرواتها[1] .

وفي عقد الستينيات وما تلاه حصلت معظم الدول الإفريقية على استقلالها، واتجه بعضها نحو إحداث نوع من النمو الاقتصادي، إلا أن سياسة الدول الغربية كانت تجتهد في عدم تشجيع مثل هذا الاتجاه حتى تظل أفريقيا مصدراً للمواد الأولية رخيصة الثمن، منخفضة القيمة، وتظل سوقاً للمنتجات الغربية. وقد قامت سياسة الدول الغربية في المرحلة التالية على ضمان السوق الأفريقي والمواد الأولية المعدنية والزراعية والغابية، ومصادر الوقود والطاقة وغيرها؛ من خلال الضغط على الدول الأفريقية من قبل منظمة التجارة العالمية لفتح الأسواق وتحرير التجارة. وكان من نتائج ذلك التأثير السلبي على الاقتصاد الإفريقي، حيث انهارت الصناعات القليلة التي كانت قائمة، وانخفضت قيمة صادراته الأولية، وزادت بشكل واضح قيمة وارداته، وبمعنى أشمل أصبح الاقتصاد الأفريقي مهمشاً عن الاقتصاد العالمي[2] .

وتعد أزمة الديون التي واجهت أفريقيا ولا سيما خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي من أبرز نتائج وصور هذه التبعية الاقتصادية؛ مما دفع المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، إلى مطالبة

(1) Nkiwane, Tandeka C.(2001), Africa and International Relations: Regional Lessons For a Global Discourse, International Political Science Review, vol. 22, no. 3, pp. 279-290.

(2) Munene Macharia(2005), Africa and Shifting Global Power Relationship, Fletcher Forum of World Affairs vol. 29, no.2, pp. 117-124.

دول القارة بضرورة إجراء برامج التهيئة الهيكلية (SAP)؛ بهدف مواجهة التضخم، وتنشيط النمو الاقتصادي، وخفض العجز في الميزان التجاري، وإعطاء مساحة للاستثمارات الأجنبية ورأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان الهدف الرئيس من برامج التهيئة الهيكلية في أفريقيا هو الإصلاح الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال بعض الأدوات مثل الخصخصة، وتصحيح نظم التسويق الزراعي، والتسعير، ولكن ترتب على تطبيقها في التسعينيات في العديد من الدول الأفريقية ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، وتعد سيراليون نموذجاً للصراعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية [1].

كما أن سياسة الانفتاح والاندماج في ظل عدم التكافؤ تعطي نتائج سلبية كثيرة، وبالنسبة للإصلاح الهيكلي فإن الأزمة الهيكلية في المجتمع تؤثر في مؤسسات العولمة ومنظماتها بالقدر نفسه الذي تؤثر به في الدول؛ كافتقارها إلى كفاءة الإدارة، والمركزية الشديدة، وسيادة القيم الهرمية... إلخ. وتبرز علاقة مؤسسات العولمة بالدولة من جهة وبالمانحين من جهة أخرى[2].

وأسفر هذا الارتباط التابع عن تدني المؤشرات الاقتصادية الكلية لأفريقيا، وعلى سبيل المثال فإنه من تحليل بعض البيانات نلاحظ أن صادرات القارة الإفريقية انخفضت من 4,1% في عام 1980م من جملة التجارة الصادرة في العالم إلى نحو 1,6% في عام 2005م, كما انخفض نصيب القارة

(1) حمدي عبد الرحمن: أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل. القاهرة – مكتبة مدبولي – 2006م ص118.

(2) المرجع نفسه ص 103.

الأفريقية من حجم الواردات العالمية من 3,2% إلى 1,3% في الفترة نفسها، وكذلك انخفض نصيب القارة الإفريقية من التجارة الدولية خلال الفترة نفسها من 8% إلى 4,4%[1].

ب- التبعية السياسية

يرى بعض المحللين أن ظهور أفريقيا في ساحة السياسة العالمية لم يكن مؤثرا في النظام الدولي فحسب، لكنه أدى إلى تغيير النظام الفرعي الإقليمي، وأثر على تحركات الدول داخل هذه المنطقة. وقد نجم عن مغادرة القوى الاستعمارية لأفريقيا تكوين فراغ أخل بالتوازن الإقليمي. وكانت المنافسة بين الدول الإفريقية الناشئة لملء هذا الفراغ، والتأثير في السياسة الإقليمية قد أصبح ملمحا للنظام الفرعي الجديد، ولعل أبرز مثال على ذلك هو سياسة الجمهورية العربية المتحدة في أفريقيا[2] .

ولعل هذه التبعية السياسية تتضح في أجل صورها في تبعية الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، حيث استندت فرنسا في إدّعائها بكونها قوة عالمية على وجودها في الأقاليم التي كانت تحكمها. وكانت العديد من الصلات الاقتصادية والعسكرية والثقافية تمكنها من الحفاظ على تواجدها في هذه الدول حديثة الاستقلال، وكانت هناك بعض المؤشرات إلى أن الفرنسيين يعملون على توسيع نطاق نفوذهم إلى المناطق المجاورة [3] .

(1) Subramanian, ARvind (2003), Is Africa Integrated in the Global Economy? IMF Staff Papers, vol. 50, No.3, pp.352-372

(2) Ismael, Tareq Y., The United Arab Republic in Africa, Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 2, No. 2 (Autumn, 1968), p. 175.

(3) Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical

وربما كانت الاتفاقيات الثقافية والفنية – على المدى الطويل– التي وقعتها فرنسا مع مستعمراتها الأفريقية السابقة هي الضمانة الأكثر فعالية لاستمرار الوجود الفرنسي هناك. وبينما اختلطت مشاعر العديد من الزعماء الأفارقة بخصوص استمرار العلاقات الثقافية مع فرنسا وهيمنتها على بلادهم، فإن نظمهم التعليمية ونظم الإدارة المدنية بهذه البلاد والمرافق الفنية المحلية لا زال يسيطر عليها المعلمون والفنيون الفرنسيون[1].

كما كانت هناك نسبة كبيرة من المعونات الفرنسية لدول الجماعة الفرنسية الأفريقية مخصصة لموازنة الدعم المقدم لهذه الدول. بأي حال فإن هذا البرنامج كان يتم تمديده بانتظام كل فترة زمنية وذلك نظرا للصعوبات في الحصول على موافقة برلمانية، عوضا عن أن سوء تقديم مثل هذه المخصصات سيشجع على عدم المسؤولية المالية[2].

ويمكن لنا تلمس قوة التبعية السياسية التي ربطت أفريقيا بأوروبا عند مطالعة تجربة الاتحاد السوفيتي مع أفريقيا، ولو في عجالة. فقد كان الاتحاد السوفيتي ينظر لأفريقيا باعتبارها منطقة ذات إمكانيات كبيرة بالنسبة للكتلة والحركة الشيوعية الدولية، وخلال سنوات الستينيات ركز السوفيت على ترسيخ تواجدهم في أنحاء أفريقيا وتوسيع قاعدة عملياتهم من خلال الصلات

= Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, pp. 1-2

(1) Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, p. 2.

(2) Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, p.3.

الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية [1]. غير أنه كانت هناك العديد من العقبات التي تعوق توسيع نفوذ الكتلة الشيوعية في أفريقيا مقارنة بالنفوذ الأوروبي الغربي، ومن بينها أن السوفيت ليس لديهم تلك الخبرة العتيدة للغرب في القارة وخاصة في أفريقيا الاستوائية، كما أن الاتحاد السوفيتي مقيد بافتقاده للعناصر البشرية المدربة. علاوة على ذلك فإن السوفييت بدأوا يكتشفون أنهم لا يمكنهم الاعتماد على التحليل الماركسي التقليدي للتعامل مع قضايا أفريقية من قبيل الوعي العرقي، والقبلية، ونزعة الوحدة الإفريقية، "والاشتراكية" الأفريقية. وهكذا فإنه يمكن القول أن المكاسب التي أحرزتها الكتلة الشيوعية تعود إلى قيام نظم وطنية قوية كانت تهدف إلى إحداث حالة توازن لمعالجة الخلل الذي سببه نفوذ الدول الغربية، لكن هذه النظم أيضا قد أظهرت اهتمام بتقليص وجود الكتلة، والعودة لأحضان الدول الأوروبية مرة أخرى [2].

ومن الملفت للنظر هنا أن نكروما اعتبر أن الاشتراكية الأفريقية في جوهرها هي نظرية اجتماعية وسياسية وفلسفية أصلية ذات أصل وأساس إفريقي. ورأى أن الثقافة الإفريقية الأصيلة هي ثقافة جماعية الطابع، ولا تسودها النزعة الفردية، ثم نظر للرأسمالية، مع توكيدها الفج على المصلحة الفردية (ولو على حساب الجماعة عند الضرورة)، على أنها قوة مخربة، لو سمح لها بالنمو في أفريقيا لتوحشت وأدت إلى تدهور القيم الأخلاقية للسكان الأصليين في

(1) Trends in Soviet Policy toward Sub-Saharan Africa, CIA Historical Review Program (National Intelligence Estimate, Number 11-12-62), Submitted by the Director of Central Intelligence, 5 December 1962, Washington, 1962, p. 1.

(2) Trends in Soviet Policy toward Sub-Saharan Africa, CIA Historical Review Program (National Intelligence Estimate, Number 11-12-62), Submitted by the Director of Central Intelligence, 5 December 1962, Washington, 1962, pp. 1-2.

أفريقيا وجودة الحياة في كافة مناحيها. على سبيل المثال فإنه في أفريقيا تعتبر ملكية الأرض تقليديا غير شخصية، فهناك استخدام مشاع للأرض، لكن إذا هيمنت الرأسمالية فإن البديل الذي سيكون أوفر حظا هو بسط مزيد من هيمنة الدولة على الأراضي. وتعتبر الآن مظاهر المؤسسات والممارسات الرأسمالية في أفريقيا بعد الاستقلال هي في إطار الاستعمار الجديد[1] .

ويرى ديكسون مونجازي أنه قد شكل الاستقلال السياسي لأفريقيا فرصة لدول القارة بأن تشهد تحولا اجتماعيا تاريخيا، لكن بدلا من تحقق ذلك ظهر العديد من القادة الأفارقة الذين استغلوا هذا الاستقلال لخداع شعوبهم. لكن هذه الرؤية لا تعني أن الاستقلال السياسي لأفريقيا لم يكن أمراً جيداً في حد ذاته، لكنها تؤكد على استغلال القادة الأفارقة لهذا الاستقلال في خداع أحلام وتطلعات شعوبهم[2] . كما يواصل رؤيته المتشددة بقوله: لقد عمد جميع القادة الأفارقة الذين قادوا بلادهم من الاستعمار إلى الحكم الذاتي والاستقلال (يقصد القادة المسيحيين في أفريقيا جنوب الصحراء) إلى الاحتماء بالعقيدة المسيحية لتحقيق الزعامة المرتجاة من قبل مواطنيهم، وقد توصل نكروما وجميع الوطنيين الأفارقة إلى أنهم بدون الاحتماء بالعقيدة المسيحية فإنهم لن يصلوا أبدا لوجهتهم السياسية المحددة. وأنه ليس هناك بديل عن ذلك. وقد أرست حكومات الدول الاستعمارية فكرة أنه طالما ترسخت العقيدة المسيحية في عقول الوطنيين الأفارقة فإنه ليس هناك مانع من تحقق الاستقلال السياسي[3].

(1) Hallen, Barry, A Short History of African Philosphy, Indiana Univeristy Press, Bloomington, 2002, p. 73

(2) Mungazi, Dickson, The Mind of Black Africa, Westport, 1996, p.169

(3) Mungazi, Dickson, The Mind of Black Africa, Westport, 1996, p.171

ج- **التبعية الفكرية**

ثمة ملاحظة مبدئية وهي أنه عندما تعرضت القارة الأفريقية إلى التغيير الثقافي الكبير عند دخول الاستعمار الأوربي في نهاية القرن التاسع عشر ارتبط ذلك بإدماج القارة في الثقافة العالمية عبر إدخال الأنظمة الحديثة في الأعلام والإدارة والنقل والطب والتعليم، وهذا ما لا يعد تبديلا ثقافيا في جوهر مكونات الثقافة المحلية بقدر ما هي مظاهر لعناصر التحديث ذات الطابع العالمي والتي تنتشر جغرافياً في كل أرجاء العالم، وينبغي أن نتوقف هنا عند الفرق بين آلية الانتشار المكاني لعناصر التحديث في الثقافة الأوربية الوافدة والتي تمت في العهد الاستعماري، وبين آلية الانتشاري لثقافة العولمة الراهنة. فلقد أورث الاستعمار الأوربي في كثير من المستعمرات في أفريقيا نظماً ديمقراطية على النمط الغربي، ورغم أنها حققت نجاحات مقدرة للمجتمعات الغربية، ولكنها لم تتح لها الفرصة الكافية لتحقيق إنجازات تذكر عند تطبيقها في أفريقيا، ويعزى ذلك إلى تخوف القادة الأفارقة من آثارها السلبية على النسيج الاجتماعي للشعوب الأفريقية، وأشاروا إلى عدم تهيئة البيئة الإفريقية لمثل هذا النمط من الممارسة السياسية رغم أنهم جاءوا إلى قمم الحكم في دولهم على ذلك النمط من الممارسة الديمقراطية، وهم بذلك جعلوا نجاح الديمقراطية يتطلب مقدمات وشروطاً لم تستوفها أفريقيا آنذاك[1].

شهدت أفريقيا مجموعة من الممارسات الفكرية بعضها استند إلى إرث محلي أبرزها نظام الحزب الواحد ذو القاعدة الواسعة، وكانت تمثله المجتمعات

(1) أسامة علي زين العابدين: المرجعية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية في إفريقيا المعاصرة، المرصد الثقافي، ورقة منشورة، 2006 –ص17.

التقليدية، وقد نجح نظام الحزب الواحد في تلك الفترة في تحقيق نجاحات كبيرة. ولكنه فشل في تحقيق أي نجاحات تذكر في ظل الدولة الإفريقية الحديثة أو المعاصرة. وقد شهدت أفريقيا كذلك نماذج لممارسات سياسية استجلبت من خارج إطارها الجغرافي، وأبرزها الانقلابات العسكرية التي لم تعرفها النظم الإفريقية التقليدية، ولكنها انتشرت عقب عام الاستقلال الأفريقي (1960م) واستطاعت أن تعبر عن الأهداف الوطنية المنشودة في تلك الحقبة، وكذلك استطاعت أن تعبر عن تطلعات النخب الفكرية والسياسية آنذاك[1] . وعمل الاستعمار الأوروبي على ربط أفريقيا فكريا وثقافيا بالدول "الأم". وعلى سبيل المثال فقد كان النفوذ الفرنسي في الستينيات (أو عقد الاستقلال الإفريقي) مركزاً على وجه الخصوص في مجال التعليم. ففي دول المجموعة الفرنسية ومالي كان هناك 80% من معلمي المدارس الثانوية فرنسيون. إضافة إلى ذلك كانت هناك أربع جامعات إقليمية كان قد تم تأسيسها في هذه الدول بمساعدات فرنسية. ووفقا للعديد من الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع الدول الإفريقية، خاصة الناطقة بالفرنسية، فإن وزارة التعاون الفرنسية قدمت نحو 5000 آلاف فني لمساعدة العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء في بداية الستينيات. وبدون هؤلاء المتخصصين فإنه كان من المشكوك أن تتمكن هذه الدول المعنية من القيام بتسيير الحياة اليومية بها بصورة فعالة[2] .

(1) أسامة علي زين العابدين: المرجعية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية في أفريقيا المعاصرة، المرصد الثقافي، ورقة منشورة، 2006 ص 23.

(2) Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, p. 2.

ومن الملفت أن التوسع الكبير في التعليم العلماني والمسيحي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شكل ضغطا كبيرا على التعليم الإسلامي في أفريقيا الفرانكفونية. وبينما كانت المدارس التي تدرس علوم القرآن تنتشر انتشارا كبيرا في أفريقيا الفرانكفونية وبمعدل مشابه تقريبا فإن الشعوب الإسلامية في أفريقيا الفرانكفونية وجدت نفسها تحكم بواسطة قيادات تلقت تعليما غربيا في المدارس العلمانية. وردا على هذا التهديد، توجه الكثير من المتعلمين المسلمين إلى المؤسسات التي أنشات خلال العصر الاستعماري وكونوا منها مؤسسات خاصة بهم. فقد تأسست مدرسة أبناء الزعماء على أنها مدرسة ثانوية في بدايات سنوات الاستعمار الفرنسي للبلاد، وكانت تدرس مناهج باللغة العربية. وبحلول تاريخ استقلال السنغال توسعت هذه المدرسة حتى أصبحت جامعة داكار[1].

لم تستطع النخب الوطنية الحاكمة بعد الاستقلال الخروج من تلك الدائرة الفكرية المحصورة، وبالتالي وجدت دورها ينحصر في الوساطة بين المطالب المتنافسة في ثلاثة أطراف، هي كبار ملاك الأراضي المحليين والرأسمالية المحلية الناشئة والرأسمالية العالمية الراسخة في دول المركز وبالتالي لم تستطع الدول الأفريقية الانعتاق والانفكاك من التبعية للمستعمر في هذه المرحلة التي وصفت فيها الدولة الأفريقية بأنها دولة وسيلية، وذلك ينبع من أفعالها التي تتسم بالتناقض وعدم الثبات لاختلاف الظروف المحيطة بها ولاختلاف مصالح النخب الحاكمة، ويرجع هذا التناقض لاختلاف المصالح للقوى السياسية

(1) Manning, Patrick, Francophone Sub-Saharan Africa, 1880-1995, Cambridge Univeristy Press, New York, 1999, p. 167-168

والاجتماعية وإلى اختلاف الضغوط التي تمارس عليها بواسطة القوى الدولية[1].

ومنذ بداية التسعينات بدأت معظم الدول الأفريقية تتجه نحو الأخذ بنظام التعددية الحزبية تحت وطأة ضغوط داخلية وخارجية في ظل فشل الأنظمة السياسية التي سادت أفريقيا، والانبهار للتجربة الماثلة الآن في المجتمع الغربي، وحتى لا تتكرر التجارب الفاشلة كان لابد من الوقوف على أسباب الفشل والنجاح القائمة على المرجعية الاجتماعية والتي صاحبت تجارب الديمقراطية في أفريقيا[2] .

من خلال التجربة التاريخية التي عاشتها الدول الأفريقية فإن التجربة الديمقراطية تواجه بعض الإشكاليات في الفهم والتطبيق كنظام للحكم، بسبب التعصب القبلي والنعرات القبلية، أي: العوامل الاجتماعية، إذ تعاني القارة الأفريقية من تناقضات اجتماعية حادة عاقت التطور الديمقراطي في أفريقيا ولكن لم تمنعه، تركت هذه التناقضات آثاراً سلبية على كافة الهياكل والأنشطة السياسية والاقتصادية مما جعلها أكثر الإشكاليات التي تقف أمام الممارسة الديمقراطية[3].

وإذا كنا قد قدمنا في الصفحات السابقة تمثيلا عمليا للتبعية الفكرية، متمثلا في تبني الديموقراطية الغربية الحزبية، فإنه يمكننا أن نقدم نموذجا لشخصية زعيم إفريقي جسد التبعية الفكرية من قبل بعض الزعماء الأفارقة

(1) أسامة علي زين العابدين: المرجعية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية في أفريقيا المعاصرة، مرجع 22سابق.

(2) المرجع السابق.

(3) أسامة علي زين العابدين: المرجعية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية، مرجع السابق.36

للثقافة الأوروبية، وربما اتخذ مواقف أشد تطرفا تجاه بعض الدول الأفريقية منها. فقد أوضح خطاب ألقاه سنجور في الأمم المتحدة بصفته ممثلا للسنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث كان هو نفسه جزءا من الغالبية البرلمانية الحاكمة قبل استقلال السنغال، أوضح هذا الخطاب تبني سنجور للمقولات الفرنسية بخصوص الاستعمار، ورسالة التمدن التي جاء بها الاستعمار الفرنسي للإفريقي، في بداية قراءة سنجور لخطابه أثار العديد من النقاط الرئيسية الداعمة للدعاية الاستعمارية الفرنسية. وعلى سبيل المثال فإنه بدأ خطابه بالتأكيد على الجهد الاقتصادي الذي يبذله الاستعمار الفرنسي لنشر التنمية في مستعمراته، مشيراً على وجه الخصوص إلى برنامج صناديق الاستثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية FIDES (Fonds d'Investissement pour le Developpement Economique et Social)، وهو البرنامج الذي كان، كما قال سنجور، مفيدا تماما لإقليمي توجو والكاميرون[1]. وعندما ألقى سنجور خطابه في الأمم المتحدة تبنى مبررات السياسة الاستعمارية الفرنسية ضاربا مثالا بالمؤسسات والقانون الفرنسي في توجو والكاميرون، وعندما تطرق إلى التمييز العرقي ذكر المستمعين بمنتهى البساطة بأن ديباجة الدستور الفرنسي تتضمن الإشارة إلى أن "التمييز عمل عدواني يستوجب العقوبة"، وواصل طيلة خطابه دعمه للسياسة الاستعمارية الفرنسية وتبرير أوجه القصور بها[2] .

(1) Atlan, Catherine and Jezequel, Jean-Herve, Alienation or Political Strategy? The Colonised Defend the Empire (in: Chafer, Tony and Sackur, Amanda, editors, Promoting the Colonial Idea: Propaganda and Visions of Empire in France), Palgrave Macmillan, Gordonsville, VS (USA), 2001, p. 109.

(2) Ibid p. 110.

د- **مشاكل التواصل**

سنتناول في هذه النقطة مشكلة التوصل بين قطاعين كبيرين في القارة الإفريقية إذا جاز لنا التعبير، وهما أفريقيا شمال الصحراء الكبرى، وأفريقيا جنوب الصحراء. وهذا التناول سيمكننا من تجسيد ما سببه الاستعمار من قطع لعوامل الاتصال وتحويلها إلى قواطع في العلاقات الأفريقية الأفريقية. فقد توطدت منذ القرن الثاني عشر صلات العرب بأفريقيا جنوب الصحراء، وانتشر الإسلام واللغة العربية في هذه البلاد، وشعر العرب بوضعهم الحضاري المتفوق وأصحاب الثقافة "المتمدينة" [1] . وفي الواقع فإن النظرة إلى العلاقات العربية الإفريقية -بصورة عامة- من خلال المنظور الضارب في أعماق التاريخ يعطي لها معان وأبعادا أوسع وأرحب من مجرد كونها علاقات دينية، أو علاقات بين شعوب ترتبط فيما بينها برباط الإسلام، على الرغم من كون الدين الإسلامي إحدى الركائز الجوهرية التي ترتكز عليها الثقافة العربية وأحد المحاور الرئيسية التي تدور حولها العلاقات بينها وبين الثقافات الأفريقية، كذلك فإن امتداد تلك العلاقات منذ مرحلة بدء ظهور الحضارات في العالم يؤكد حتمية الارتباط الحضاري بين العرب والأفارقة، ويبرز هذا الارتباط كعلاقة عضوية طبيعية، كما يبين أن توجه كل من المنطقتين إلى الأخرى تفرضه ظروف التلاحم الحضاري بينهما على مر العصور، الأمر الذي يدعم الاعتقاد بضرورة امتداد هذا التلاحم إلى أزمان قادمة مستقبلا[2] .

(1) Wai, Dunstan M., African-Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism?, The Journal of Modern African Studies, 2 I, 2 (I983), p.189.

(2) نجوى الفوال: العلاقات الثقافية بين العرب وأفريقيا: تاريخها وحاضرها ومستقبلها .

وقد أسهمت إرهاصات الاتصال الثقافي والحضاري منذ فجر التاريخ في سهولة وسرعة انتشار الإسلام – بما حمله من ثقافة عربية بمعناها المعاصر – في القارة الإفريقية. وكان الإنسان العربي المسلم الفاتح الذي استقر في الشرق والشمال الإفريقي هو الأداة لنقل تلك الثقافة التي أحدثت تغييرات جذرية في الثقافات الإفريقية، فطورت من الأساليب التي تمارس بها الحياة، وبخاصة في الزراعة والتجارة وبناء المساكن. وكما انتشر الإسلام عن طريق الغزوات أسهمت قوافل التجارة إلى الغرب الإفريقي في نشر الرسالة والثقافة العربية أيضا، فقد كانت المسالك التجارية بحق طريقا للمعرفة والتبادل الثقافي بين الحضارات العربية والإفريقية، حيث حمل التجار العرب معهم مفاهيمهم للسلطة والقضاء والدين ومفاهيمهم العمرانية، فصارت عواصم تجارة القوافل عبر الصحراء مراكز للثقافة الإسلامية ونوافذ أفريقيا على العالم المتوسطي[1].

كذلك ارتبطت الثغور الإسلامية في شرق القارة وغربها بإسهامها في إنشاء الجامعات والمعاهد العربية الإسلامية. فأقامت علاقات قوية مع مراكز العلم العربية في القيروان والأزهر والحرمين الشريفين، وتبادلت مع هذه المراكز البعثات المنتظمة. ومن خلال هذه العلاقة أدى المثقفون الأفارقة دوراً تاريخياً أصيلاً في نشر الفكر الإسلامي واللغة والثقافة العربية ما زالت آثاره باقية في آلاف المخطوطات، ولم تكن العلاقات الثقافية العربية الأفريقية علاقة ذات اتجاه واحد بقدر ما كانت علاقة تبادلية، فقد سارت هذه العلاقات أحيانا في

= (مجموعة باحثين: العرب والدائرة الأفريقية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2005.، ص 60.

(1) نجوى الفوال: العلاقات الثقافية بين العرب وأفريقيا، مرجع سابق، ص ص 60-61.

مسارات عكسية من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق في إطار حركة اتصال الأفارقة بالأزهر والقيروان والحرمين الشريفين خلال الحج إلى الأراضي المقدسة، الأمر الذي أسهم في تذوق العرب للثقافات الإفريقية وأكسب الثقافة العربية بعض الملامح الأفريقية[1]. وهناك مثال على انتشار تأثيرات هذه المؤسسات الإسلامية العريقة يتجسد في المعهد الأصولي لأفريقيا السوداء the Institut Fondamental d' Afrique Noire بداكار الذي عد من أهم مراكز دراسة الإسلام في أفريقيا، وقد أسسه الشيخ موسى كمارا Mousa Kamara وينظر البعض لهذا المعهد على أنه من أهم المراكز التي دعمت الباحثين الإسلاميين في الفترة 1960–1970، وخاصة من بين أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الأزهر[2] . وفي نفس السياق فإنه مع نمو القوى الأوروبية خاصة ومنذ أواخر القرن الخامس عشر بدأت حركة كشوف جغرافية كبيرة شملت أنحاء العالم المأهول، وكان نصيب القارة الأفريقية من تلك الحركة وآثارها غير محدود المدى، وبدأت إثر ذلك حركة استعمار شامل، ومنذ الأيام الأولى للغزو الاستعماري الأوروبي لأفريقيا أدركت القوى الاستعمارية أن عليها أن تخوض معركة لا تقل أهمية عن معاركها العسكرية في القارة، وهي المعركة التي يصفها بعض الدارسين بأنها معركة من أجل السيطرة على قلوب وعقول الأفارقة – أي السيطرة على عواطفهم وأفكارهم، وكان تشجيع التعليم الغربي ونشر الدين المسيحي من أهم أدوات تلك المعركة التي هي في جوهرها معركة ثقافية، ومن هذه الناحية كانت النتائج مبهرة حيث تشبعت غالبية القيادات

(1) المرجع السابق، ص ص 61- 62.

(2) Willis, John Ralph, The Historiography of Islam in Africa: The Last Decade (1960-1970), African Studies Review, Vol. 14, No. 3 (Dec., 1971), p.415

الإفريقية بالتراث الغربي اللاتيني والأنجلوساكسوني، ونشأت تلك القيادات على حب قيم ونظم ولغة الدولة الاستعمارية الأم، ومن ثم ظلت ثقافة الدولة المستعمرة السابقة هي طريق المعرفة بالنسبة للأفارقة في كثير من المناطق[1]. وعلى سبيل المثال فقد بدأت البعثات التبشيرية دورها الفعال في غرب أفريقيا مع بداية القرن التاسع عشر، حيث نزلت أول البعثات البروتستانتية إلى منطقة ليبريا وكانت تبشر بالمذهب الميثودستي، وتكونت هذه البعثة من خليط من المنصرين البيض وعدد من القساوسة الزنوج الذين يجيدون الإنجليزية. أما البعثة الثانية فقد نزلت في سيراليون، وكانت تابعة لجمعية التبشير الكنسي، وبلغت من النشاط مستوى كبيراً جعل من سيراليون مركزاً لكل البعثات التبشيرية التي تعمل في غرب أفريقيا. وأتت البعثة الثالثة من مدينة بال السويسرية، ونزلت في ساحل الذهب؛ حيث ركزت دعوتها بين قبائل فانتي Fanti وحققت نجاحاً كبيراً بينها، عوضها الخسائر الكبيرة التي تكبدها أندريا رايس Andreas Riis رئيس البعثة، في محاولاته المخفقة المتكررة بين قبائل أشانتي التابعة لساحل العاج[2] .

ولما أتت قوات الاحتلال الفرنسي وسيطرت على أملاك الأشانتي وأراضيهم حوالي عام 1815م، كانت بعثة الميثودست هي أسبق البعثات التبشيرية إلى هذه البلاد، حيث تم إعداد عدد من القس الزنوج من أبناء القبيلة

(1) صبحي قنصوة: الأسس الثقافية لتعزيز فعالية الدور المصري في أفريقيا (في : إبراهيم نصر الدين، محرر : مصر وأفريقيا ، مسيرة العلاقات في عالم متغير) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص 175.

(2) الهادي المبروك الدالي: دراسة في حركات التبشير والتنصير بمنطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص 30.

لممارسة الدعوة بينهم، كما أسست كنيسة محلية مستقلة خاصة بالمتنصرين الزنوج تابعة لطائفة البريسبيتريان النصرانية. وفي العام 1844م استطاع اثنان من المنصرين، أحدهما أبيض ويدعى تونزند Townsend والآخر زنجي ويدعى كروثر Growlther استطاعا أن ينشئا فرعاً لجمعية التبشير الكنسي في أبيوكوتا Kouta Abeo بنيجيريا بين أفراد قبيلة اليوروبا التي ينتمي إليها المنصر الزنجي[1] . ونجح كروثر كثيراً في نشر الدعوة النصرانية في نيجيريا لمعرفته بلغة القبائل في المنطقة ولهجاتها، حتى منحته المنظمة عام 1854م منصب مطران نيجيريا، إلى أن مات عام 1891م. فلما تمكنت البعثات والمراكز التبشيرية وتثبتت قواعدها في المنطقة الساحلية، بدأت تنطلق نحو العمق الإفريقي حيث كانت السيطرة كاملة للوجود الإسلامي الذي لم يكن له وجود ملموس في السواحل الإفريقية. تأسست عام 1868م جمعية الآباء البيض للسيدة العذراء على يد القس الفرنسي لافيجري Lavigerie الذي ابتعثته الكنيسة الجزائرية؛ حيث كان يشغل منصب أسقف عام الكنيسة الجزائرية، فأرسل عام 1875م ثلاثة منصرين إلى تمبكتو في قلب مالي جنوب الجزائر، غير أن قبائل الطوارق تصدوا لهم وقتلوهم[2] .

ولعل أشهر المنصرين الفرنسيين الإنجيليين في منطقة الجابون كان الدكتور شفايتزر Schweitzer الذي كرمته ملكة إنجلترا ونال جائزة نوبل للسلام عام 1954م لقاء جهوده التبشيرية في شرق أفريقيا، ووقف المد الإسلامي هناك. أما في الكاميرون فقد تسابقت البعثات الكاثوليكية والبروتستانتية القادمة من ألمانيا، فسيطرت الأولى على جنوب البلاد وتركت

(1) المرجع السابق ص38.

(2) نفس المرجع، ص 31.

للأخرى مناطق صراع مذهبي وقبلي، بينما تمكنت بعض البعثات البروتستانتية الإنجليزية والكاثوليكية الإيطالية أن تصل بنشاطها إلى سكان أعالي النيل في السودان[1] .

وعلى الرغم من عمق الفجوة التي أقامها الاستعمار بين الثقافات الأفريقية وأصولها الممتزجة بالثقافة العربية، إلا أنه ظلت هناك بعض الحركات الإصلاحية التي أصرت على مقاومة الاستعمار، فأنشأت المدارس الإسلامية جنبا إلى جنب مع المدارس التبشيرية، بالإضافة إلى استمرار حركة البعثات من أفريقيا إلى الجامعات والمعاهد الإسلامية، وخاصة من غرب أفريقيا إلى مصر وتونس والحجاز، وفي الغرب الإفريقي قاومت المراكز الحضارية الإسلامية مثل كانو وسوكوتو وباماكو الاستعمار الأوروبي أكثر من الشرق الإفريقي، إذ استمر انتشار الإسلام وصلابته بالرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها البعثات التبشيرية المسيحية. وبالرغم مما حملته الحضارة الغربية من إبهار تقني[2].

وبصورة إجمالية فإنه هناك عدة عوامل متضافرة تبين مدى صعوبة تناول العلاقات الأفريقية العربية وصعوبة التنبؤ بمسار هذه العلاقات، خاصة إثر التفاوت الكبير الذي حدث لهذه العلاقات في فترة سبعينيات القرن العشرين، ومنها المنافسة الأيديولوجية بين شعوب العالم نتيجة لاختلاف قيمهم وتباين سياساتهم التي تهدف إلى "تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد ممكن من المواطنين". وبالرغم من وجود العديد من المتغيرات فقد كانت هناك ثلاثة استراتيجيات رئيسية لتحقيق التنمية وهي الرأسمالية، والاشتراكية، والشيوعية/

(1) الهادي المبروك الدالي: دراسة في حركات التبشير والتنصير بمنطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء، مرجع سابق، ص 45.

(2) نجوى الفوال: العلاقات الثقافية بين العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص 63 .

الماركسية. ومنها أيضا الاختلافات العرقية وشيوع الديموجاجيات العرقية والسياسية التي أدت إلى شيوع كوارث في أنحاء العالم، مثل التي وقعت في أوروبا خلال القرن العشرين، وأيضا في نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا. كما احتلت الصراعات الدينية حيزا كبيرا في تاريخ النوع البشري[1] . علاوة على ذلك فإنه بالرغم من أن هناك ملايين الأفارقة السود يؤمنون بالإسلام دينا، فإن وسيلة تعبدهم تتميز بصورة تامة عن نظرائهم العرب. فالإسلام في أفريقيا السوداء بناء فوقي، وليس أساسا للمناهج الثقافية لمعتنقيه. ومع هذا فإننا لا ننكر التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي نجمت عن انتشار الإسلام في أفريقيا. على سبيل المثال فقد أفسح القانون التقليدي الطريق أمام قدوم الشريعة الإسلامية والتي منهجت الزواج والملكية وحقوق ملكية الأرض، وآداب السلوك، وما شابه، غير أنه يظل "للإسلام الإفريقي ميزته عن الإسلام العربي وينقل ثقافة أصيلة كبيرة داخله" [2] .

ثالثا– العولمة أفريقيا:

لا يوجد إقليم في العالم عانى آثار العولمة كما عانت القارة الأفريقية، حيث تتعدد وتتنوع المشكلات الناجمة عنها وبخاصة في الجوانب الاقتصادية، من مشكلة الديون الثقيلة إلى معاناة القارة من تحرير التجارة، والمنافسة والصراع بين الدول الكبرى على موارد القارة الأفريقية ولا سيما موارد الوقود والطاقة ويعرف البعض العولمة Globalization على أنها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، وهي سلسلة من الظواهر الاقتصادية

(1) Wai, Dunstan M., African-Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism?, The Journal of Modern African Studies, Vol. 21, No. 2 (Jun., 1983), pp. 187-188

(2) Ibid, p.190.

بالدرجة الأولى، المتصلة في جوهرها، والتي تشتمل على تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة، وانتشار استخدامات التكنولوجيا وأدوات الاتصال وتطبيقاتها، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود، وتكامل أسواق رأس المال، حيث تقود العالم إلى التحول من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية[1] . كما أن العولمة متعددة الأبعاد، فهي سياسية وأيديولوجية واقتصادية، والواقع يشير إلى إمكانية عولمة كثير من الأشياء كالسلع والخدمات والأموال والبشر والمعلومات والتأثيرات البيئية، وكذلك يمكن عولمة الأشياء المجردة كالأفكار والأعراف والممارسات السلوكية والأنماط الثقافية[2].

على الرغم من أن جذور العولمة وبداياتها بدت مرتبطة بالمصالح الاقتصادية، ومتصلة بالتوجيهات السياسية والإعلامية، إلا أن البعد الثقافي للعولمة هو الذي أصبحت معالمه تبرز كظاهرة عالمية متعاظمة، حيث يقول أحد منظري العولمة والمختص في الشؤون الثقافية (جون تومليسن) في كتابه العولمة والثقافة: إن عمليات التحول الضخمة في زماننا هذا، والتي تتبناها العولمة، لا يمكن فهمها فهما صحيحا، إلا من خلال المفردات المتعلقة بالمفاهيم الثقافية لكل مجتمع؛ لأن تلك التحولات إنما تنسج خيوطها بالمعني الحقيقي للثقافة المحلية في كل مكان من عالمنا الحديث[3] . فهل سيتحقق

(1) السيد ياسين: العالمية والعولمة. القاهرة. نهضة مصر للطباعة والنشر – 2001م. ص176

(2) محمد عبد القادر حاتم – العولمة ما لها وما عليها. القاهرة – الهيئة العامة للكتاب – 2005م.ص93

(3) Tomlinson John , Globalization and Culture , University of Chicago Press 1999 P,.232

العالم المعولم ثقافيا علي الرغم من ارتباطات الثقافة المحلية في كل مجتمع ودولة في العالم بخصائصهما البيئية والاجتماعية؟، أعتقد أن الإجابة بخصوص أفريقيا تحتاج جهدا حثيثا.

تجدر بنا ملاحظة أن حفظ التنوع الثقافي في العالم يعد من المبادئ التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة عبر منظماتها ومواثيقها. وقد جمعت اليونسكو خبراء يمثلون الأديان والثقافات والحضارات العالمية وصاغت من خلالهم وثيقة الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، وكذلك اتفاقية التراث الثقافي، وذلك بغرض حفظ التراث الإنساني والتنوع الثقافي فيه، وصون كل ما هو غير مادي في العالم، بعيدا عن الخلافات السياسية والعسكرية وغيرها من الخلافات[1] . إن معاني هذا الاتفاق العالمي تبدو حاضرة بصورة غير مباشرة في كتابات دعاة العولمة ومفكريها الذين باتوا مقتنعين بأن كيان الدولة الوطنية وبقاء الثقافة المحلية لا يتعارضان مع أهداف العولمة وانتشارها، وبذلك أصبحوا يفرقون بين " ثقافة العولمة " وعولمة الثقافة، ويعتبرون أن التعددية الثقافية والاجتماعية في العالم والتي هي سمة يستحيل تغييرها تعد في حد ذاتها لبنة تقوم عليها سياسات العولمة التي تكمن في فتح أبواب حرية الاختيارات الاقتصادية والإعلامية[2] غير أن هذا المنطق لا يقنع منتقدي العولمة باعتبار أن تلك

(1) الموسوعة العربية ، مرجع سابق ، ص402.

(2) من الكتب المهمة والشهيرة التي تحمل فكرة إن الدولة الوطنية والثقافة المحلية لا تتعارضان مع أهداف وسياسات العولمة .

- Micklethwait J., And Wooldridge A, A future Perfect: The challenge and Hidden Promise of Globalization , William Hinnman , London , 2000 P.18

الخيارات غير قائمة بالفعل وأن النظام الليبرالي – الرأسمالي – العلماني السائد عبر الحضارة الأوربية الحديثة المسيطرة يغلق تلك الأبواب أمام أي خيارات أخري بفعل الهيمنة . وهذا هو صلب المأزق الإفريقي.

وقد تحدث عن العولمة بوجهيها الإيجابي والسلبي العديد من المفكرين والكتاب، وكان في مقدمتهم المؤرخ الأمريكي بول كينيدي الذي ظل ينتقد سياسات بلاده، الولايات المتحدة الأمريكية، في شتي المجالات، أشار كينيدي في إحدى أشهر أعماله، وهو كتابه (الإعداد للقرن الحادي والعشرين) إلي أن العولمة، من المفترض أن تكون ظاهرة إنسانية وحضارية وعادلة، وأن تتسم بالحس الإنساني التعاوني، وأن تنتشر بين البشر معطيات الثورات الزراعية والصناعية والتكنولوجية والالكترونية والمعلوماتية والاتصالاتية باعتبارها نتاج التطور العام للبشرية الذي أسهمت فيه مختلف شعوب وحضارات العالم عبر التاريخ، كما يري كينيدي أن تيسير نقل الأموال والسلع والتكنولوجيا والتجارب والأفكار عبر الدول ينبغي أن يكون هدفه سد فجوات الخلافات والتخلف الاقتصادي في الدول النامية، وليس الهيمنة السياسية والاقتصادية والتجارية والإعلامية من جانب، والتدهور البيئي من جانب آخر، وهكذا يصل المؤرخ الأمريكي الشهير إلي نقد ونقض العولمة الاستغلالية الراهنة، الواقعة تحت الهيمنة الغربية بعامة والأمريكية بخاصة، ثم يختتم كنيدي دراسته الرصينة تلك بحقيقة جوهرية يقول فيها: إن العولمة الإيجابية الموضوعية رغم تقهقرها أمام العولمة الأمريكية، فإنها ستبقى في المستقبل كونها حلقة من حلقات تاريخ

= –السعيد اليدوي ،(العولمة وأثرها علي إفريقيا) (حلقة نقاشية – معهد البحوث الإفريقية ,القاهر 1999)

–المجلة الجغرافية , العدد 34 ,1999 م (ص 378)

الإنسان والبشرية، وأن ما سيجعل علاقات البشر تسير نحو التميز وليس التمايز بين الأمم والشعوب والحضارات هو أن الفكر والثقافة في كل مكان من العالم سيبقى لهما بريقهما وعطاؤهما [1].

خلاصة ما نتوصل إليه هو أن التمازج الثقافي ضمن تيار عولمة الثقافة – وليس ثقافة العولمة – يبدو لنا واضحا في اختلاط وتلاقح الثقافات الأفريقية المحلية مع غيرها من الثقافات عبر التاريخ، من غير محوها أو إلغائها، يظهر لنا ذلك في آثار العصور التاريخية القديمة حيث آثار البحر الأبيض المتوسط في شمال أفريقيا، والمؤثرات الحضارية الثقافية الإسلامية في الشمال الأفريقي وإقليم الساحل وغرب أفريقيا وشرقها، بل إن تأثير إقليم جنوب أفريقية بالهجرة الاستيطانية للأوربيين في العصر الحديث لم يلغ الثقافة الإسلامية للآسيويين والثقافة المحلية للأفارقة.

المصادر و المراجع

1. ميلاد المقرحي: الرواية الشفهية والمصادر المدونة في كتابة التاريخ : أعمال. المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات ج 12 ليبيا 1992م،
2. فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ، تعريب يوسف جباعي، في الفكر العربي
3. إبراهيم القادري بوتشيش ، المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع الذهنيات الأولياء ط 1 ، دار الطليعة، بيروت 1993م
4. جمال محمود حجر " الحقيقة التاريخية بين المصادر الشفهية والمصادر المسجلة في الملتقى الخليجي الأول للتراث والتاريخ الشفهي ط 11 مركز زايد للتراث والتاريخ – العين الإمارات 2000م
5. محمد عاطف غيث، غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989م
6. جفري باراكلو – الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية مترجم ترجمة صالح أحمد العلي ط 1 مؤسسة الرسالة بيروت 1404 هـ – 1984م
7. فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ تعريب يوسف جباعي ، في الفكر العربي العدد 42 .
8. كرستين نصار: الإنسان والجغرافيا، جروس برس، طرابلس، لبنان، 1991م، الفصل الأول .
9. صفي الدين محمد، أفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة 1959.
10. شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971،
11. حمدي عبد الرحمن: أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل. القاهرة – مكتبة مدبولي – 2006م

12. أسامة علي زين العابدين: المرجعية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية في أفريقيا المعاصرة،
13. نجوى الفوال: العلاقات الثقافية بين العرب وأفريقيا: تاريخها وحاضرها ومستقبلها (مجموعة باحثين: العرب والدائرة الأفريقية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2005.
14. صبحي قنصوة: الأسس الثقافية لتعزيز فعالية الدور المصري في أفريقيا (في : إبراهيم نصر الدين، محرر: مصر وأفريقيا، مسيرة العلاقات في عالم متغير) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،
15. الهادي المبروك الدالي: دراسة في حركات التبشير والتنصير بمنطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002،
16. السيد ياسين: العالمية والعولمة. القاهرة. نهضة مصر للطباعة والنشر – 2001م.
17. محمد عبد القادر حاتم – العولمة ما لها وما عليها. القاهرة – الهيئة العامة للكتاب – 2005م.
18. من الكتب المهمة والشهيرة التي تحمل فكرة أن الدولة الوطنية والثقافة المحلية لا تتعارضان مع أهداف وسياسات العولمة .
- السعيد اليدوي ،(العولمة وأثرها علي أفريقيا) (حلقة نقاشية – معهد البحوث الأفريقية ,القاهرة 1999)
- المجلة الجغرافية , العدد 34 ,1999 م
19. الدراسات الجغرافية التي أثرت الفكر الجغرافي والمعرفة الإنسانية حول مراحل التطور الثقافي لمختلف المجتمعات والبيئات العالمية واسعة وثرة ، ونشير هنا إلي بعض منها:

a. **Sjoberg, G, the Preindustrial City: Past and Present, the Free Press, New York, 1960.**

b. **Mead , M. Continuities in Cultural Evolution , New Haven, Yale University Press , 1964**

c. **Redfield , R, The Folk Culture of Yucatan , Chicago University Press 1941**

d. **Foster, G, Traditional Culture and the Impact of Technology, New York Harper 1962.**

e. **Garn, S, (ed) Cultures and the Direction of Human Evolution ,W,S. University Press 1964.**

f. **Spencer J ,. And Thomas W.L. Cultural Geography , L. A. H. California 1968.**

1. **Boateng, E. A., A Political Geography of Africa, Cambridge University Press, Cambridge, 1978,**
2. **Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa, Literary Licensing, LLC, London,**
3. **Collins, Robert O., The Partition of Africa: illusion or necessity? (Volume 67, Major Issues in History Introduction to Economics Series) J. Wiley Publishing, Michigan, 1969,**
4. **Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa, Macmillan, Michigan University Press, Michigan, 1963**
5. **Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa,**
6. **Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa,**
7. **Osaghae, Eghosa E., Amoral Politics and the State: Pitfalls of Democracy in Africa, Centre for African Studies, University of Cape Town, 1994**
8. **Kwame Nkrumah, Neo-Colonialism, The Last Stage of Imperialism;, Thomas Nelson & Sons, Ltd.,**

London. Published in the USA by International Publishers Co., Inc., 1966,

9. **Nkiwane, Tandeka C.(2001), Africa and International Relations: Regional Lessons For a Global Discourse, International Political Science Review, vol. 22, no. 3**
10. **Munene Macharia(2005), Africa and Shifting Global Power Relationship, Fletcher Forum of World Affairs vol. 29, no.2**
11. **Subramanian, ARvind (2003), Is Africa Integrated in the Global Economy? IMF Staff Papers, vol. 50, No.3,**
12. **Ismael, Tareq Y., The United Arab Republic in Africa, Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 2, No. 2 (Autumn, 1968),**
13. **Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963,**
14. **Trends in Soviet Policy toward Sub-Saharan Africa, CIA Historical Review Program (National Intelligence Estimate, Number 11-12-62), Submitted by the Director of Central Intelligence, 5 December 1962, Washington, 1962,.**
15. **Trends in Soviet Policy toward Sub-Saharan Africa, CIA Historical Review Program (National Intelligence Estimate, Number 11-12-62), Submitted by the Director of Central Intelligence, 5 December 1962, Washington, 1962,**
16. **Hallen, Barry, A Short History of African Philosphy, Indiana Univeristy Press, Bloomington, 2002,**

17. **Mungazi, Dickson, The Mind of Black Africa, Westport, 1996,**
18. **Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963.**
19. **Manning, Patrick, Francophone Sub-Saharan Africa, 1880-1995, Cambridge Univeristy Press, New York, 1999,**
20. **Atlan, Catherine and Jezequel, Jean-Herve, Alienation or Political Strategy? The Colonised Defend the Empire (in: Chafer, Tony and Sackur, Amanda, editors, Promoting the Colonial Idea: Propaganda and Visions of Empire in France), Palgrave Macmillan, Gordonsville, VS (USA), 2001,**
21. **Wai, Dunstan M., African-Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism?, The Journal of Modern African Studies, 2 I, 2 (I983),**
22. **Willis, John Ralph, The Historiography of Islam in Africa: The Last Decade (1960-1970), African Studies Review, Vol. 14, No. 3 (Dec., 1971),**
23. **Wai, Dunstan M., African-Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism?, The Journal of Modern African Studies, Vol. 21, No. 2 (Jun., 1983),**
24. **Tomlinson John , Globalization and Culture , University of Chicago Press 1999**
25. **Micklethwait J., And Wooldridge A, A future Perfect: The challenge and Hidden Promise of Globalization , William Hinnman , London , 2000**

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الافتتاحيـــــــــــــــة		5
2	أثر الثقافة في تصوير المرأة بالبقرة الوحشية في الشعر الجاهلي.	د. محمد سليمان عبد الحفيظ	6
3	إعداد الأستاذ الجامعي وتأهيله.	د. جمعة محمد بدر	44
4	الاكتئاب النفسي "الأسباب- الأعراض- أساليب العلاج"	د.عبد السلام عمارة إسماعيل	72
5	جهود المالكية في تخريج الفروع على الأصول.	د. إبراهيم مفتاح الصغير	83
6	تقويم المرشد التربوي لمظاهر السلوك المدرسي.	د. مفتاح محمد الشكري	102
7	الحركة التشكيلية المعاصرة في ليبيا.	أ. حسين ميلاد أبو شعالة	135
8	تلوث البيئة البحرية في مدينة الخمس.	أ. خالد أحمد قناو	150
9	سلوك المدرب الرياضي في الإعداد الدافعي قبل المباريات في كرة السلة.	أ. إبراهيم محمد الجدي	179
10	السلاسل الزمنية: نموذج لاسترجاع المعلومات	أ. عماد عبد الأمير الحسيني أ. نورس كاظم يوسف	201
11	اتجاهات مدرسات ومدرسي المواد المختلفة نحو التربية البدنية تبعاً لحجم الممارسة الرياضية"	د. ميلود عمار النفر أ. محمد عبد الله ترحبات أ. عبد الجليل إمحمد سليمان	216
12	الصرف الصحي المنزلي. طرقه وأساليبه "دراسة تطبيقية على منطقة الخمس"	أ. خالد محمد بالنور	231

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
13	تجربة التشرد "التهجير القسري" وتأثيره على الأسر والأطفال في ليبيا	أ. خالد محمد عقيل	249
14	تاريخ الجالية الإيطالية في ليبيا ونشاطها الاقتصادي.	د. محمد محمد سويب د. محمد مسعود عاشور	264
15	"الشاذ والقليل" معناهما ونماذج منهما في بعض اللغات	أ. عبد الرحمن الصابري	285
16	نمط التسويف الأكاديمي وأسبابه لدى طلاب الدراسات العليا بجامعة المرقب	د. مفتاح أبوجناح	308
17	مسائل صرفية اتبع فيها ابن مالك مذهب سيبويه	د. علي محمد بن ناجي	338
18	آراء النحاة في "لا سيما"	أ. جبريل محمد عثمان	360
19	آثار الاستعمار الأوربي على أفريقيا	د. نجمي رجب ضياف	374
20	Teaching Large Classes	د . جلال علي بالشيخ	417
21	Mixed; Axisymmetric and Non- axisymmetric Field Generation	د. الهاشمي ادراه	431
22	Writing an Argument	نهاد أحمد الترهوني	445
23	Perceptions and Preferences of ESL Students Regarding the Effectiveness of Corrective Feedback in Libyan Secondary Schools	د/ حسين علي بالحاج	454
24		أ/ مبروكة محمد عبد الرحمن	479
25	الفهرس		487

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصا باللغة العربية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.
And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.

4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The accepted research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors viewpoints.